ورقة تقدير موقف بعنوان

(الخط الأصفر... بين التضيق والتهجير)

تسلّط هذه الورقة الضوء على ما يُعرف قانونيًا بـ "المنطقة الأمنية" الواقعة شرق الخط الأصفر التي تمتد طول السياج الفاصل الحدودي في قطاع غزة، وتستعرض حجم هذه المنطقة ومساحتها الواقعة تحت السيطرة الامنية، وما لحق بالمدنيين وممتلكاتهم من تدمير وخسائر وأضرار منذ بدء حرب الإبادة على قطاع غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2023، وصولًا إلى ما بعد اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر 2025. كما تتناول الورقة التصريحات الصادرة عن قادة الاحتلال بشأن مخططات الاستيطان وتهجير السكان، وتبحث في دلالاتها القانونية والإنسانية وانعكاساتها على مستقبل المنطقة.

تعريف المنطقة العازلة

ووفق القانون الدولي" تُعرف المنطقة العازلة" بأنها حزام مؤقت يفصل بين قوتين دون أن يغيّر سيادة الأرض أو وضعها القانوني، مع ضمان حماية السكان وحقوقهم بموجب اتفاقيات دولية.[1]

وفقًا للقانون الدولي، تُفهم المنطقة العازلة على أنها نطاق جغرافي مؤقت يُنشأ، في ظروف استثنائية، للفصل بين أطراف النزاع أو الحد من الاحتكاك العسكري، دون أن يترتب على ذلك أي تغيير في الوضع القانوني للإقليم أو في السيادة عليه. ويظل إنشاء هذه المناطق وإدارتها خاضعين لقواعد القانون الدولي الإنساني، ولا سيما مبادئ الضرورة العسكرية، والتناسب، والتمييز، بما يكفل حماية السكان المدنيين وصون حقوقهم.

وبناءً عليه، لا يجوز أن تُستخدم المنطقة العازلة ذريعةً لفرض تغييرات دائمة على الواقع القانوني أو الديمغرافي والجغرافي للإقليم، أو لتبرير التهجير القسري للسكان المدنيين، أو حرمانهم تعسفًا من ممتلكاتهم أو مصادر رزقهم، إذ تظل هذه الأفعال محكومة بالالتزامات الواردة في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

- **خلفية عامة**

[1]- وفقا لاتفاقيات جنيف ونظام روما الأساسي.

فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي منطقة عازلة على طول الحدود الشرقية والشمالية لقطاع غزة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000. وعقب تنفيذ خطة الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة (فك الارتباط) عام 2005، أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي أنه يُحظر على سكان قطاع غزة الاقتراب من السياج الفاصل- الحدود- لمسافة تقل عن (150) مترًا، مع توسيع هذه المسافة في بعض المناطق لتصل إلى (500) متر.

وعقب سيطرة حركة حماس على قطاع غزة عام 2007، وسّعت قوات الاحتلال الإسرائيلي نطاق المنطقة العازلة بصورة أحادية، لتتجاوز في بعض المناطق (300) متر، وتصل في مناطق أخرى إلى نحو (1000) متر (كيلومتر واحد) من السياج الفاصل، الأمر الذي أدى إلى حرمان آلاف الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم الزراعية ومصادر رزقهم.

وفي عام 2015، أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي رسميًا أن التعليمات السارية منذ عام 2010 تقضي بمنع المدنيين من الاقتراب لمسافة (300) متر من السياج الفاصل، مع السماح للمزارعين بالوصول حتى مسافة (100) متر فقط، وذلك وفقًا للضوابط التي فرضها الجيش الاحتلال الإسرائيلي.

وفي 27 أكتوبر/تشرين الأول 2023، بدأت قوات الاحتلال الإسرائيلي اجتياحًا بريًا واسع النطاق لمناطق مختلفة من قطاع غزة، تزامن مع إصدار أوامر إخلاء ورسائل نصية (SMS) طالبت السكان في المناطق الواقعة شمال وادي غزة بالتوجه إلى جنوب الوادي، وصولًا إلى جنوب قطاع غزة، في إطار العمليات العسكرية التي أعقبت اندلاع الحرب.

وفي 19 يناير/كانون الثاني 2025، دخل اتفاق لوقف إطلاق النار حيز التنفيذ، ما أتاح وقفًا مؤقتًا للأعمال القتالية، وعودة محدودة للمدنيين إلى بعض الأحياء والمناطق التي كانوا قد نزحوا منها.

وفي 9 أكتوبر/تشرين الأول 2025، دخلت مرحلة جديدة من اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، تضمنت وقفًا مرحليًا لإطلاق النار، والإفراج عن رهائن، وانسحابًا جزئيا للقوات الاحتلال الإسرائيلية إلى خطوط إعادة انتشار متفق عليها. وخلال الأربع والعشرين ساعة الأولى من تنفيذ الاتفاق، أعادت القوات الاحتلال الإسرائيلية تموضعها داخل قطاع غزة بما يهدف -وفق ما أُعلن- إلى تقليل الاحتكاك المباشر مع السكان المدنيين. ورغم هذا الانسحاب الجزئي من بعض المناطق السكانية، أبقت القوات الاحتلال الإسرائيلية سيطرتها على ما يزيد من نصف مساحة قطاع غزة، وأعلن الجيش الاحتلال الإسرائيلي أن قواته تُجري

"تعديلات على مواقعها العملياتية" داخل القطاع، الأمر الذي شكل الأساس لظهور خطوط فصل ميدانية جديدة، عُرفت لاحقا باسم "الخط الأصفر[2]."

- **المنطقة الأمنية – العازلة (الخط الأصفر)**

تشير المعطيات وعمليات الرصد الميداني إلى استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلي في توسيع ما يُعرف بـ المنطقة الأمنية – العازلة (الخط الأصفر) بوتيرة متسارعة منذ استئناف جولة القتال في مارس/آذار 2025. وقد ترافق هذا التوسع مع إصدار أوامر إخلاء متكررة، واستمرار عمليات التدمير الممنهج للمنازل والمربعات السكنية، وإزاحة المكعبات الصفراء غربًا، حتى امتدت السيطرة الأمنية الإسرائيلية في معظم المناطق إلى شارع صلاح الدين، الطريق الرئيسي الممتد من جنوب قطاع غزة إلى شماله، الى جانب السيطرة الأمنية لمنطقة جنوب وشمال قطاع غزة.

وقد عمد جيش الاحتلال إلى تحريك المكعبات الصفراء بشكل متكرر، بالتزامن مع إصدار أوامر إخلاء جديدة وتنفيذ حملات عسكرية واسعة وعنيفة ونُفذت هذه الحملات تحت غطاء من القصف المدفعي وإطلاق النار من الدبابات والطائرات المسيّرة، بهدف إبعاد السكان ومنع أي اقتراب من القوات الاحتلال الإسرائيلي المتقدمة أثناء توسيع السيطرة الأمنية " الخط الأصفر".

وفي هذا السياق أنشأت قوات الاحتلال نقاطًا وثكنات عسكرية تُقدر بنحو 38 موقعًا عسكرياً[3]، أقيم معظمها على تلال مرتفعة، إلى جانب تعبيد طرق عسكرية وإنشاء أبراج اتصالات. كما واصل جيش الاحتلال عمليات النسف والتدمير للمنازل والمربعات السكنية، وكثفت عمليات التدمير خلال الفترة الممتدة منذ مايو/أيار 2025، حيث لوحظ تسارع ملحوظ في إزاحة المكعبات الصفراء وتوسيع نطاق "الخط الأصفر".

وشملت هذه العمليات مناطق واسعة من قطاع غزة، منها خان يونس في جنوب القطاع من عدة اتجاهات، بالإضافة إلى دير البلح، وقرية المصدر، والمغازي، ووادي غزة في المنطقة الوسطى، ودوار الكويت ودوار الدولة، وأحياء الشجاعية والتفاح في مدينة غزة، فضلًا عن مخيم جباليا والعطاطرة في شمال القطاع.

[2]- حقائق-تفاصيل اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة | رويترز
[3]- إسرائيل تحول الخط الأصفر الذي يقسم غزة إلى حاجز مادي| رويترز

وتشير التقديرات الميدانية إلى تدمير ما نسبته 95% من المنازل الواقعة خلف "الخط الأصفر"، إلى جانب تدمير واسع للبنية التحتية والمنشآت الخدمية ومقومات الحياة الأساسية. ومع استمرار إزاحة "الخط الأصفر" واتساع نطاقه ليشمل ما يقارب 65% من مساحة قطاع غزة، يُدفع السكان إلى النزوح القسري نحو الشريط الساحلي، حيث يتكدس أكثر من مليوني فلسطيني في مساحة لا تتجاوز 35% من مساحة القطاع، وتغطي هذه المنطقة، بحسب التقديرات الميدانية، ما لا يقل عن 4 إلى 6 كيلومترات داخل قطاع غزة، وفقًا لاختلاف المناطق وطبيعة الانتشار العسكري. وقد أدى ذلك فعليًا إلى تقسيم قطاع غزة بين مناطق خاضعة للسيطرة العسكرية الإسرائيلية ومناطق محاصرة يتركز فيها السكان الفلسطينيون قرب الشريط الساحلي لقطاع غزة في الخيام مراكز الايواء والساحات.

ووفقًا لمصدرين عاملين في المجال الإنساني، فإن جيش الاحتلال الإسرائيلي أرسل خرائط إلى المؤسسات والهيئات الإغاثية في غزة في منتصف مارس/آذار 2025، دون نشرها علنًا. وتوضح هذه الخرائط أن المنطقة الواقعة بين «الخط البرتقالي» و«الخط الأصفر» — التي انسحبت إليها قوات الاحتلال بموجب اتفاق أكتوبر/تشرين الأول 2025 — تُعد «منطقة محظورة» بحجة تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية، وأن على الجهات الإغاثية تنسيق تحركاتها مع الجيش الإسرائيلي، مع الادعاء بأن المدنيين غير متأثرين بهذه الإجراءات[4]، مع خريطة تُظهر منطقة موسعة تتجاوز الخط الأصفر بعد وقف إطلاق النار في أكتوبر. وأضافا أن هذه الخريطة نشرتها منظمات، منها يونيسف.

أثارت المنطقة الأمنية الموسعة مخاوف كبيرة لدى الفلسطينيين النازحين المقيمين فيها، سواء من احتمال تعرضهم لإطلاق النار أو من احتمال احتفاظ الاحتلال الإسرائيلي بهذه المنطقة بشكل دائم. كما أسهم القصف المدفعي وإطلاق النار من الطائرات المسيّرة، وإلقاء الطائرات بدون طيار للمتفجرات في المناطق التي يقيم فيها السكان، في إجبار العديد منهم على المغادرة.

وقد أدى ذلك إلى استشهاد 136 فلسطينيًا منذ بداية يناير/كانون الثاني 2026،[5] كان معظمهم من النساء والأطفال، أثناء محاولتهم العودة إلى منازلهم أو الاقتراب من هذه المناطق أو دخولها.

دلالات السيطرة العسكرية

4 -إسرائيل تحول الخط الأصفر الذي يقسم غزة إلى حاجز مادي| رويترز

5- وفق رصد باحث مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان

تشير المعطيات والتقديرات الميدانية إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي باتت تفرض سيطرة عسكرية على معظم مساحة قطاع غزة، من خلال إنشاء مواقع وتحصينات جديدة تعكس توجهًا واضحًا نحو البقاء طويل الأمد، في تجاوز للحدود التي كانت قائمة قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

وعليه، فإن التغييرات التي تُجريها إسرائيل داخل قطاع غزة تمثل مؤشرًا واضحًا على تعميق سيطرتها على القطاع، وتشير إلى واقع احتلال إسرائيلي كامل ومتواصل لقطاع غزة.

- **نوايا الاحتلال الإسرائيلي بشأن السيطرة طويلة الأمد والاستيطان**

تكشف التصريحات العلنية الصادرة عن كبار المسؤولين الاحتلال الإسرائيليين عن توجه واضح نحو فرض سيطرة طويلة الأمد على قطاع غزة، والإبقاء على وجود عسكري دائم فيه، إلى جانب طرح خطط لإعادة الاستيطان وإنشاء مستوطنات إسرائيلية داخل القطاع.

ففي 28 مايو/أيار 2026، صرّح رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأنه وجّه الجيش الإسرائيلي إلى "السيطرة على المزيد من أراضي قطاع غزة"، وذلك من خلال الاستيلاء، في المرحلة الأولى، على نحو 70% من مساحة القطاع، في وقت يُحاصر فيه السكان الفلسطينيون داخل شريط ضيق بمحاذاة الساحل[6].

كما صرّح وزير جيش الاحتلال الإسرائيلي "يسرائيل" كاتس قائلاً: "إسرائيل لن تخرج أبداً من غزة. ستكون هناك منطقة أمنية داخل أراضي قطاع غزة، وهي منطقة ذات أهمية استراتيجية. وحتى بعد الانتقال إلى مرحلة تفكيك حماس وبنيتها، ستبقى هذه المنطقة قائمة في مواقع مسيطرة بهدف حماية الاستيطان". وأضاف: "وفي الجزء الشمالي، ووفقاً لرؤيتي، سيكون من الممكن مستقبلاً، وبشكل منظّم، إقامة نوى استيطانية. هذا ما قلته، وما زلت أؤكد عليه[7]."

وفي السياق ذاته، أعلن وزير المالية الاحتلال الإسرائيلي "بتسلئيلسموتريتش" أن "إدارة الاستيطان التي أرأسها في وزارة الدفاع استكملت الأعمال التحضيرية، وأصبحت مستعدة لإقامة ثلاث مستوطنات فور الحصول على الضوء الأخضر من رئيس الوزراء". ودعا رئيس الوزراء إلى منح الموافقة لاستكمال هذه

[6]-نتنياهو يوجه القوات الإسرائيلية لتوسيع السيطرة على غزة إلى 70 بالمئة | رويترز

[7]- كاتس: لن نخرج أبدا من غزة وسنقيم "نواة استيطانية | "سكاي نيوز عربية

الخطط، مدعياً أنها تحقق "الأمن الحقيقي لسكان الجنوب". كما أشار إلى أن الجيش الإسرائيلي يسيطر حالياً على نحو 70% من مساحة قطاع غزة، داعياً إلى استكمال احتلال ما تبقى من القطاع، ومؤكداً ضرورة "إقامة حزام من المستوطنات اليهودية ليكون حزاماً أمنياً يحمي سديروت ومستوطنات غلاف غزة[8]."

ومن جانبه، دعا وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير رئيس الوزراء إلى الاستئناف الفوري للحرب على قطاع غزة، والعمل على تهجير الفلسطينيين منه، بما يتماشى مع الطروحات التي سبق أن أعلنها دونالد ترامب بشأن مستقبل القطاع[9].

- **المنطقة الأمنية -الخط الأصفر- والقانون الدولي**

تشكل الممارسات والوقائع الميدانية التي تقوم بها قوات الاحتلال الاسرائيلي في المنطقة العازلة-الامنية، خرقًا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، حيث يلزم القانون الدولي الاحتلال الإسرائيلي بالتمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، والتصرف **بشكل متناسب** حتى لا تتسبب في أضرار جسيمة وخطيرة ضد الاعيان المدنية والبنية التحتية، وعدم جود ضروري حربية لتحقيق أهداف عسكرية فورية، وكذلك تدمير الأراضي الزراعية والابار والمزارع الحيوانية والمرافق الحيوية.

ولا يتوافق مع مبادئ القانون الدولي والتزامات الاحتلال إسرائيلى تجاه السكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها بموجب قرارات محكمة العدل الدولية[10]. إعادة وأكدت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر في 19 يوليو/تموز 2024 أن الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها قطاع غزة، إقليم محتل، وأن إسرائيل تبقى القوة القائمة بالاحتلال.

اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948، كما أن النص القانوني ذي الصلة هو **المادة الثانية (ج)** التي تنص على" *إخضاع الجماعة عمدًا لظروف معيشية يُراد بها تدميرها المادي كليًا أو جزئيًا*."[11] يعد من أفعال الإبادة الجماعية التي تتمثل في فرض ظروف معيشية تهدف إلى التدمير التدريجي لجماعة معينة جسديًا، دون القتل الفوري. وقد ارتكبت دولة الاحتلال إسرائيلية هذا الفعل من أفعال الإبادة

[8]- سموتريتش: استكمال الاستعداد لإقامة 3 مستوطنات في غزة بانتظار موافقة نتنياهو
[9]-بن غفير يدعوان لاستئناف الحرب وتهجير سكان غزة | أخبار | الجزيرة نت-
[10]- Conference of High Contracting Parties to the Fourth Geneva Convention: Declaration Switzerland text/Non-UN document - Question of Palestine
[11]- صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بقرارها 96 (د – 1) المؤرخ في 11 كانون الأول / ديسمبر 1946، قد أعلنت أن الإبادة الجماعية جريمة بمقتضى القانون الدولي، تتعارض مع روح الأمم المتحدة وأهدافها ويدينها العالم المتمدن.

الجماعية بشكل متعمد، حيث أخضعت سكان قطاع غزة وخاصة النازحين قسرا اجبارهم على التوجه الى مناطق غير امنة وغير مؤهلة لا تتوفر فيها مقومات الحياة ويقلص مساحة القطاع الصغير أصلاً يفتقر.

- **الخلاصة والتوصيات**

هندسة الإخلاء وتحويل المناطق إلى منطقة أمنية عازلة تعكس عمليات الإخلاء القسري الجارية في شرق قطاع غزة وجنوبه وشماله سياسة ممنهجة تهدف إلى تحويل هذه المناطق إلى منطقة أمنية عازلة خاضعة للسيطرة الإسرائيلية، بما يشير إلى توجه نحو احتلال طويل الأمد. وتواصل قوات الاحتلال تثبيت مواقعها العسكرية في مناطق حيوية، منها شرق مدينة خان يونس، وأحياء الشجاعية والتفاح، وشرق جباليا، في مسعى لتحويل الشريط الحدودي إلى منطقة أمنية دائمة على امتداد السياج الفاصل، مع رفض الانسحاب منها.

تأتي عمليات توسيع نطاق السيطرة الميدانية " الأمنية" تحت مبرر "الاعتبارات الأمنية" عبر إزاحة ما يُعرف بـ"الخط الأصفر" في سياق فرض وقائع جديدة على الأرض، ترمي إلى تكريس احتلال طويل الأمد وتعزيز السيطرة الفعلية على أجزاء واسعة من قطاع غزة. ويعكس هذا النهج توجهاً واضحاً نحو تحويل الخط الأصفر من إجراء عسكري مؤقت إلى خط فصل دائم، بما يفضي عملياً إلى فرض حدود جديدة وتغييرات جغرافية وديمغرافية مستدامة داخل القطاع. ويشمل ذلك الاستيلاء على الأراضي، ومنع السكان الفلسطينيين من العودة إلى مناطقهم ومنازلهم، وحرمان آلاف المزارعين من الوصول إلى أراضيهم الزراعية واستئناف أعمالهم، الأمر الذي يقوض سبل العيش ويحد من وصول السكان إلى مصادر الغذاء الواقعة ضمن مناطق السيطرة العازلة ذات الطابع الأمني.

كما تمتد آثار هذه السياسات إلى طمس جزءٍ مهم من التاريخ والذاكرة الجمعية لسكان تلك المناطق، من خلال التدمير الممنهج للمنازل والممتلكات والبنية العمرانية، بما يحول دون عودة السكان المحميين إليها. ويُعدّ التدمير المتعمد للممتلكات المدنية، متى لم تبرره ضرورة عسكرية فورية، ومنع السكان من العودة إلى منازلهم، من الأفعال التي قد تشكل جريمة حرب بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني.

وتسهم هذه الممارسات مجتمعة في تهيئة الظروف التي تدفع إلى التهجير القسري للسكان الفلسطينيين، من خلال خلق بيئة تجعل استمرار الحياة في تلك المناطق أمراً مستحيلاً، وهو ما يثير مخاوف جدية من ارتباط

هذه السياسات بالأفعال التي يجري تقييمها قانونياً في إطار جريمة الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الاسرائيلي في قطاع غزة. ورغم وضوح قواعد القانون الدولي التي تحظر التهجير القسري والتدمير غير المشروع للممتلكات والاستيلاء عليها، فإن استمرار هذه السياسات يضعها ضمن دائرة الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، بما يستوجب المساءلة والمحاسبة وضمان عدم الإفلات من العقاب.

نطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية تجاه الشعب الفلسطيني، من خلال احترام قرارات محكمة العدل الدولية، والضغط على الاحتلال الاسرائيلي لوقف إطلاق النار، ووقف جريمة الإبادة الجماعية التي تُمارس ضد الفلسطينيين في قطاع غزة.

كما وندعو لفتح تحقيقات فورية في جميع الجرائم المرتكبة في قطاع غزة كجريمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية و جرائم الحرب، والعمل الجاد لاتخاذ إجراءات قانونية وسياسية على مستوى أجهزة ووكالات الأمم المتحدة و العدالة الدولية بما يستوجب المساءلة والمحاسبة وضمان عدم الإفلات من العقاب لقادة الاحتلال الاسرائيلي.

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان

يوليو 2026